

المصدر: الحياه

التاريخ: ٢٨ اغسطس ٢٠٠٠

الأردن أكد لإسرائيل تمسكه بحماية الحقوق الفلسطينية ومصالحه

قضية القدس واللاجئين محور محادثات

الملك عبدالله مع عرفات وباراك

□ عمان- سلامة نعمات
□ رام الله - «الحياة»

الأردن، «يجب ان تكون عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة». ورد ما اعلنه في زيارة سابقة عن دعم الأردن الكامل للمواقف الفلسطينية في المفاوضات واعتبار القضية الفلسطينية جوهر النزاع.

وانتقل الملك عبدالله من رام الله الى تل ابيب حيث استقبله رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود باراك في مطار دوف. وقال باراك في كلمة ترحيبية قبل ان يعقد مع العاهل الأردني لقاء مغلقاً أنه سعيد بالعلاقات الثنائية بين البلدين التي تشهد تطوراً مضطرباً منذ توقيع معاهدة السلام بينهما في عام ١٩٩٤، مضيفاً انه يسير على خطى رئيس الوزراء الراحل اسحق رابين والعاهل الأردني الراحل الملك حسين. ورأى باراك ان اسرائيل المستعدة للسلام والتي قدمت «تنازلات» كبيرة ليست متأكد من الاستعداد العربي لتحقيق السلام. وقرأ الآية القرآنية الكريمة «وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله».

ورد الملك عبدالله بالاشادة بالعلاقات الثنائية التي اعتبر انها تصلح نموذجاً للعلاقات في المنطقة وقال ان هناك شريكاً جاداً لاسرائيل في عملية السلام هو الفلسطينيون الذين انتظروا طويلاً لاستعادة حقوقهم وإقامة دولتهم المستقلة. وأعرب عن تفهمه لحاجة اسرائيل للعيش في امان.

وتناولت محادثات الملك عبدالله وباراك الدور الذي يمكن للأردن ان يلعبه، فطالب باراك بأن يعمل الأردن على تليين الموقف الفلسطيني في قضية القدس بحيث يسمح بسيادة مشتركة قابلة للتطوير وقائمة على التعاون، كما يقول الاسرائيليون، ومن شأنها ان تبقى المدينة مفتوحة.

إضافة لذلك بحثت العلاقات الاقتصادية حيث شارك رجال أعمال من الجانبين، وخصوصاً ٣٥ مستثمراً اسرائيلياً في الأردن في المحادثات. وتزامن ذلك مع بدء دخول عمال أردنيين الى مدينة ايلات للعمل ثم العودة الى مدينة العقبة الأردنية واتفق على رفع العدد الى ١٥٠ يوماً. وسيصار الى زيادة الأعداد في مرافق اسرائيلية اخرى بعد تجربة ايلات. وقالت مصادر أردنية رسمية امس ان زيارة

■ استقبل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني في رام الله في الضفة الغربية حيث حطت مروحيته، وذلك في ثاني اجتماع بينهما بعد فشل قمة كامب ديفيد قبل اكثر من ثلاثة اسابيع. وتناول اللقاء قضيتي القدس واللاجئين. ورأى الملك الأردني ان حلها مصلحة أردنية كما هي فلسطينية اذ يعتبر الأردن الدولة التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين (حوالي ١,٨ مليون). اما القدس فقد أشرف الأردن لمدة تقرب من خمسين عاماً على المقدسات الاسلامية فيها ولا يزال على علاقة بدائرة الأوقاف فيها.

وعرض عرفات خلال اللقاء المقترحات الاسرائيلية لحل مشكلة القدس وطالب بموقف عربي موحد لإسناد الفلسطينيين عن طريق الاتصالات الثنائية لتعذر صدوره عن اجتماع قمة. وواعد الملك عبدالله بمساندة الموقف الفلسطيني في اجتماع لجنة القدس المقرر في الثامن والعشرين من الشهر الجاري. وعلى عكس مما أعلن سابقاً، فإن الملك عبدالله وعرفات امتنعا عن التحدث الى الصحافة وتولى مهمة الإدلاء بتصريحات وزير الخارجية الأردني عبد الاله الخطيب وكبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات الذي أشاد بالأردن واعتبر الزيارة «دعماً وإسناداً للفلسطينيين ومواقفهم الرامية الى تحقيق السلام المبني على قرارات الشرعية الدولية». وقال ان «الرئيس عرفات اطلع الملك عبدالله على تطورات المحادثات مع الاسرائيليين منذ انتهاء قمة كامب ديفيد وعلى الجهود المصرية والاميركية التي تلتها».

ومن جانبه، شدد الخطيب على ان الأردن «يؤكد دائماً انطباق القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ على الأراضي كافة التي احتلت عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشرقية التي يجب ان تكون السيادة فيها فلسطينية تامة». وأكد ان الأردن لن يقبل بسيادة اسرائيلية او غيرها على القدس والمقدسات وان هذه المدينة، في نظر

العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني الى رام الله وتل ابيب استهدفت «التأكيد على الحقوق الفلسطينية وحماية المصالح الأردنية في التسوية النهائية».

وأكدت ان الأردن حصل على اشارات الى احتمال الاعلان قريبا عن حدوث اختراق يسمح باستئناف المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية لجهة التوصل الى اتفاق - إطار في ضوء مقترحات جديدة تقدم بها الجانبان الاسرائيلي والاميركي للبناء على ما تم تحقيقه في مفاوضات كامب ديفيد.

وأوضحت ان الجانب الاسرائيلي قدم تعديلات على مقترحات سابقة تخص مسألة السيادة على الاماكن المقدسة في القدس والتي كانت احدي العقبات التي أحبطت فرص التوصل الى اتفاق - إطار خلال اسبوعين من المفاوضات في المنتجع الاميركي برعاية الرئيس بيل كلينتون. وكانت اسرائيل أصرت خلال مفاوضات كامب ديفيد على «سيادة مشتركة» على الحرم الشريف بسبب محاذاته لحائط المبكى. إلا ان المصادر الأردنية أشارت الى وجود اقتراح بتسوية الخلاف من خلال «فصل» حائط المبكى عن الحرم الشريف.

والتزم الجانب الأردني حتى الآن بموقفه الرفض لقبول سيادة اسرائيلية على اي جزء من القدس الشرقية المحتلة في العام ١٩٦٧. وقال مسؤول في الديوان الملكي ان الملك أبلغ باراك بأن الأردن «يعتبر القدس ارضاً عربية محتلة، ينطبق عليها قرارا مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ في أي تسوية سلمية يمكن التوصل اليها».

كما أكد الأردن رفضه تأييد فكرة استمرار وجود جيش الاحتلال الاسرائيلي في شريط أمني في الجانب الفلسطيني من منطقة وادي نهر الأردن لحماية اسرائيل من تهديدات محتملة. وكانت اسرائيل اقترحت خلال قمة كامب ديفيد «استئجار» الاراضي في المنطقة من الجانب الفلسطيني لمدة زمنية محددة في حال الاتفاق على نقل السيادة عليها الى السلطة الفلسطينية.

ويسعى الأردن من خلال اتصالاته مع اسرائيل والسلطة الفلسطينية الى الحفاظ على مصالحه الحيوية المباشرة في القضايا المطروحة على جدول أعمال مفاوضات الوضع النهائي، بما فيها قضايا القدس واللاجئين والحدود والامن والمياه «التي لها تداعيات مباشرة بالنسبة للملكة».

وأبلغ الأردن الجانب الاسرائيلي بأنه حريص على ضمان مصالح ١.٧٥ مليون لاجيء فلسطيني يعيشون على ارضه ويحملون الجنسية الأردنية، من خلال حصولهم على حقهم في العودة والتعويض. و اضاف ان المملكة تنفق اكثر من ٣٥٠ مليون دولار سنوياً لتقديم الخدمات لـ ١٣٠ مخيماً للاجئين الفلسطينيين، وان عمان ستطالب بتعويضات لاستضافتها للاجئين وإعادة تأهيل من يقررون البقاء في المملكة، كما ستطالب بتعويضات فردية للاجئين أنفسهم.